

اللجنة الاولى
الجلسة ٤٤
المعقودة يوم الاربعاء
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
1 JANUARY

JAN 14 1992

مجلس حربي للجلسة الرابعة والأربعين
DISTRIBUTION

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

المحتويات

- النظر والبت في مشروع القرارين المتعلقين بهندي الامن الدولي من جدول
الاعمال

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.44
7 January 1992

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-61887 ٠٠٢٥ ز(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٥البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال (تابع)النظر والبت في مشروع القرارين المتعلقين ببندى الامن الدولى من جدول الاعمالالرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ابلغت الاعضاء بالامس أن

اللجنة ستشرع صباح اليوم في البت في مشروع القرارين A/C.4/46/L.52 و A/C.1/46/L.53 . وحيث أن المشاورات لا تزال جارية ، فقد قررت أن أوجل البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.53 إلى عصر اليوم . بيد أننا سنشرع في البت في مشروع القرار A/C.1/46/L.52 .

سأعطي الكلمة أولا للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات غير بيانات تعليل التصويت أو شرح المواقف .

أعطي الكلمة لممثل مالطة ليعرض مشروع القرار A/C.1/46/L.52 .

السيد غريما (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن

أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/46/L.52 ، المعنون "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" نيابة عن مقدميه - ألبانيا ، وتونس ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وقبرص ، ومصر ، والمغرب ، ويوغوسلافيا ومالطة .

في تقديم مشروع القرار ، أودَّ أيضا أن أقترح إجراء تنقيح طفيف في الفقرة ٢ من المنطوق نيابة عن مقدمي المشروع . ينبغي استبدال كلمة "of" من عبارة " efforts of the mediterranean states" في النص الانكليزي ، بكلمة "by" .

والغرض الاساسي من مشروع القرار هو التأكيد على الحاجة إلى التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط لخدمة السلم والامن الإقليميين . وفي هذا السياق يبرز المشروع عددا من المبادرات التي تتخذها الآن دول المنطقة . وتوجد ٩ فقرات في الديباجة . وبعد أن تشير الجمعية إلى قرار السنة الماضية حول هذا الموضوع ، وتعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الابيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والامن والتعاون في منطقتها ، تعترف في الفقرة الثالثة من ديباجة المشروع ، بالجهود التي تحققت حتى الآن وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الابيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار فيما بينها . وتتضمن الفقرة الرابعة من الديباجة تعبيراً عن القلق إزاء التوتر المستمر في المنطقة ، وتعترف في الفقرة التالية من الديباجة بالطابع الذي لا يتجزأ للامن في البحر الابيض المتوسط ، بحقيقة مؤداها أن التعاون الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة سيسهم إلى حد بعيد في تحقيق الاستقرار والسلم والامن في المنطقة .

وفي الفقرة السادسة من الديباجة تعترف الجمعية بأن التطورات الإيجابية الجارية في جميع أنحاء العالم من شأنها أن تعزّز إمكانات توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، وفي الفقرة السابعة من الديباجة ، تعرب الجمعية عن الارتياح إزاء الوعي المتزايد بالحاجة إلى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر الابيض المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة .

وبعد الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة A/46/523 و Corr.1 ، تؤكد الجمعية من جديد في الفقرة الاولى من المنطوق أن الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط يتمل اتصالاً وثيقاً بالامن الاوروبي وبالسلم والامن الدوليين .

(السيد غريما ، مالطة)

وفي الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق تعرب الجمعية عن الارتياح للجهود المتواصلة التي تبذلها دول منطقة البحر الابيض المتوسط من أجل الإسهام على نحو فعال في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة ، وتؤكد ضرورة إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشاكل المستمرة في المنطقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق ترحب الجمعية بالقرار الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بالكف عن وزع الأسلحة النووية التعبوية على السفن الحربية ، وبما لهذا من تأثير إيجابي على عملية بناء الثقة والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفي الفقرتين التاليتين من المنطوق تحيط الجمعية علما ، على التوالي ، باعتماد ميثاق باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبنائج المؤتمر الوزاري العاشر لحركة بلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

وفي الفقرة ٧ من المنطوق ترحب الجمعية بالقرارات التي اتخذها الاجتماع الوزاري الثاني لبلدان غربي البحر الابيض المتوسط المعقود في الجزائر العاصمة فسي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وقرارها بعقد مؤتمر قمة في تونس العاصمة في أوائل عام ١٩٩٢ .

وفي الفقرة ٨ من المنطوق تلاحظ الجمعية التأييد الواسع النطاق فيما بين بلدان البحر الابيض المتوسط ، والمشاورات الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وفي الفقرة ٩ من المنطوق تشجع الجمعية بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط على مضاعفة جهودها بتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن ، وإزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ، وفي الفقرة ١٠ من المنطوق تحث الجمعية جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الابيض المتوسط في تكثيف التعاون بأشكاله القائمة .

وفي الفقرة ١١ من المنطوق تدعو الجمعية جميع الدول الأعضاء ، وكذلك المنظمات الإقليمية ذات الصلة ، إلى أن توافي الأمين العام بأفكار واقتراحات محددة لتضمينها في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، وفي الفقرة ١٢ من المنطوق تقرر الجمعية أن تدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة .

ويأمل مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.52 بشأن البند "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" ، أن يعتمد ، هذا العام ، بصيغته المنقحة شفويا بالنيابة عن مقدميه ، بتوافق الآراء على غرار الأعوام السابقة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/46/L.52 ، المقدم تحت البند ٦٧ من جدول الأعمال ، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت مشروع القرار A/C.1/46/L.52 تسع دول ، وتولى عرضه ممثل مالطة في الجلسة الـ ٤٤ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقام ممثل مالطة بتنقيحه شفويا في جلسة صباح اليوم .

والدول التي قدمت مشروع القرار هي : ألبانيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وقبرص ومالطة ومصر والمغرب ويوغوسلافيا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعزب مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.52 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بدون تصويت . هل لي أ

أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تعمل وفقا لذلك ؟

اعتمد مشروع القرار A/C.1/46/L.52 بصيغته المنقحة شفويا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل موقفهم . هل لي أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يُحدد تحليل التصويت بمدة ١٠ دقائق .

السيد كلوبا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . بيد أن حكومتي تود أن تشير إلى أن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار هذا لا يشكل بالضرورة دعم الاقتراح باستحداث مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

السيد كوثافي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شاركت

وفود اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا واليونان ، التي أتشرف بالتكلم نيابة عنها ، في اعتماد مشروع القرار A/C.1/46/L.52 بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بدون تصويت ، على الرغم من أنها كانت تحبذ تأييد مشروع منقح على نحو أكثر شمولاً ، وحذف أي عبارات غير متوازنة تشير الشقاق منه .

كانت بلدان المجموعة الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تحبذ ، مع شركائها الآخرين في المنطقة ، إرساء أساس عام صلب يمكن أن تقوم عليه معالجة الشواغل المشتركة المتمثلة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . إن تعزيز التعاون الإقليمي ، في رأينا ، هو الهدف الصحيح الذي يرمي إليه مشروع القرار ، وتحقيقه شرط مسبق لمتابعة تطويره . ومن ثم نعرب عن أسفنا لأن المفاوضات مع مقدمي المشروع الأصليين لم تسفر عن مشروع كان بمقدورنا أن نؤيده بالكامل ونشارك في تقديمه . وفي المفاوضات تم بصورة محددة تناول بعض الفقرات ذات الطبيعة غير المتوازنة والمثيرة للشقاق .

ومع ذلك ، تأمل الوفود التي أتشرف بالتكلم نيابة عنها ، أن يتبع نهج أكثر صراحة وتحديداً يسمح لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في العام المقبل بأن تؤيد مشروع القرار الذي يتناول الأمن والتعاون في منطقتنا تأييداً كاملاً وتشارك في تقديمه .

السيدة ميسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وكندا أيضا

د ، أولا ، أن تعرب عن تأييدها للمبدأ الهام الذي أوضحه زميلي ممثل إيطاليا في
بأنه إلا وهو المبدأ القائل بأن المبادرات الاقليمية كيما تكون ناجحة ، يجب أن
نظى بتأييد واسع النطاق فيما بين الاطراف في المنطقة .

ثانيا ، نود استعراء انتباه خاص الى التعديل الشفوي للفقرة ٢ من المنطوق ،
ك التعديل الذي يزيده من ايضاح الطابع الانتقائي للجهود التي تم الاعراب عن
درتياح حيالها في تلك الفقرة .

السيد سيركسنيي (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

يتوانيا تؤيد جميع القرارات والجهود الرامية الى تعزيز السلم في العالم . وإذا
أخذ في الاعتبار الحرب المستمرة في كرواتيا ، لم يكن بإمكاننا أن نقبل رسميا
لفقرة ٢ من المنطوق . لكن لو أن تلك الفقرة قد طرحت للتصويت الآن بعد ما أدخل
ليها من تغيير ، لامتنعنا عن التصويت عليها .

السيد إينسو (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شاركت

ستونيا في اعتماد مشروع القرار A/C.1/46/L.52 ، ومع ذلك ، نود أن نعرب عن موقفنا
يما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق . أننا ننزعج بالغ الانزعاج للصيغة الواردة في
تلك الفقرة ، لأن ما يجري حاليا من مذابح وموت ودمار في منطقة البحر الابيض المتوسط
يمكن أن يبعث على أي نوع من أنواع الارتياح ، كما أننا لا نرى أية محاولات لسحب
نوات الاحتلال . بل إننا نشهد بدلا من ذلك زيادة في المحاولات الرامية الى احتلال
مناطق معينة .

السيد ألهمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح ،

بايجاز ، موقف وفد بلادي من مشروع القرار A/C.1/46/L.52 المعنون "تعزيز الامن
والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" ، الذي اعتمدته اللجنة الاولى توا .
لقد انضم وفد بلادي - على غرار ما فعله بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة في
السنوات الماضية - الى توافق الآراء المؤيد لمشروع القرار ، وهذا تعبير عن
اهتمامنا البالغ بمون وتعزيز السلم والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط بأسرها .

ومع ذلك ، عليّ أن أذكر أن مشروع القرار يشير إلى وشائق اعتمدت في اجتماعات معينة لم تشارك فيها تركيا . وأود أن أسجل أن مشاركتنا في اعتماد مشروع القرار يجب ألا تفسر على أنها موافقة من تركيا على كل عنصر وارد في النتائج التي خلصت إليها تلك الاجتماعات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أبلغت أثناء المناقشة

التي دارت توا ، أننا قد نتمكن الآن من البت أيضا في مشروع القرار A/C.1/46/L.53 .

السيد كوتفسكي (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع

القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/46/L.53 ، ما هو إلا محاولة من جانب مقدميه لتبني نهج يكون أكثر اتساقا مع الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية . بيد أنني أود أن أحيط اللجنة علما بأنه نظرا لضيق الوقت لم يتمكن مقدمو مشروع القرار من استكمال المشاورات مع كل أعضاء اللجنة المعنيين .

لذلك ، بعد المشاورات التي أجريت اليوم ، قرر مقدمو مشروع القرار A/C.1/46/L.53 عدم الاصرار على البت فيه ، وقرروا بدلا من ذلك اقتراح مشروع مقرر اجرائي . لذا ، أود ، نيابة عن اندونيسيا ، وباكستان ، والجزائر ، وزمبابوي ، وكوبا ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، ويوغوسلافيا أن أعرض مشروع المقرر التالي :

"... تعميد تأكيد الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ،

"تشير الى قراراتها السابقة بشأن هذا البند ، وآخرها القرار ٨٠/٤٥

المؤرخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

"تدعو الدول الاعضاء الى تقديم آرائها بشأن تنفيذ الاعلان الخاص

بتعزيز الامن الدولي ، وتطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية

العامة في دورتها السابعة والاربعين ،

"تقرر ادراج البند المعنون 'استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز

الامن الدولي في جدول أعمال دورتها السابعة والاربعين' ."

ونحن نرى لزاما علينا أن نقول إننا كنا نفضل - بطبيعة الحال - تقديم مشروع

قرار في هذه الدورة أيضا ، لكن ، للأسف ، نظرا لضيق الوقت ، لم يكن بالإمكان

استكمال المشاورات . ومن ثم ، اقترح على اللجنة ، نيابة عن مقدمي مشروع المقرر ، ان يعتمد مشروع المقرر هذا دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت اللجنة الى بيان

ممثل يوغوسلافيا ، الذي أعلن فيه أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/46/L.53 لا يصرون الآن على البت فيه .

وقام ممثل يوغوسلافيا ، في الوقت ذاته ، بعرض مشروع مقرر على اللجنة لتنظر فيه . وفي مفهومي أنه إذا كانت اللجنة تود أن تتصرف وفقا لذلك ، ينبغي اتباع الاجراء التالي : يطرح مشروع المقرر تحت رمز جديد هو A/C.1/46/L.54 ، ثم تشترع اللجنة في البت فيه .

وإذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع المقرر

A/C.1/46/L.54 .

اعتمد مشروع المقرر A/C.1/46/L.54 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل هنغاريا .
السيد غاجدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني لا أرغب
 في أن أمنع اللجنة من أن تتخذ المقرر الذي اتخذته توا ، إنني أرغب فقط في تقديم
 مقترح الى مقدمي مشروع القرار A/C.1/46/L.54 .

وحيث أن وفدي لم يشترك في المشاورات بشأن مشروع القرار ، فلم يبعد أمامي
 سوى أن أقدم هذا المقترح من مكاني هنا في القاعة . ويتصل ذلك المقترح بصيغة النص
 التي تلاها ممثل يوغوسلافيا .

فبعد أن تابعت النص متابعة متأنية ، لاحظت في الفقرة الثانية اشارة الى
 قرارات سابقة ، منها آخر قرار اتخذ في هذا الشأن . في حين أن الفقرة الاولى من
 ديباجة مشروع القرار A/C.1/46/L.53 لا تشير إلا الى قرار الجمعية العامة ٨٠/٤٥
 المتخذ في العام الماضي . وأرى أن الاشارة الى ذلك القرار الوحيد من شأنها أن تكون
 كافية أيضا في مشروع المقرر A/C.1/46/L.54 ، وذلك أسوة بما اتبع في مشروع القرار
 A/C.1/46/L.53 .

واقترح عند استنساخ النص وطرحه للتصويت في الجمعية العامة أن يكتفى في
 فقرته الثانية بالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٨٠/٤٥ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/
 ديسمبر ١٩٩٠ . وآمل أن يحظى ذلك المقترح بموافقة مقدمي مشروع المقرر A/C.1/46/
 L.54 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين
 الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد .

السيد البمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار ممثل
 القبارصة اليونانيين في البيان الذي ألقاه أمس الى "استمرار الاحتلال غير المشروع
 لجزء من الاراضي" -

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل قبرص في
 نقطة نظام .

پیر نقطتی نظام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن فهمي للنظام الداخلي هو

ن حق الرد يمكن ممارسته الى حين الانتهاء من النظر في بنود جدول الاعمال قيد

لبحث . ونحن مازالنا نبحث البندين ٦٧ و ٦٨ من جدول الاعمال .

نص على أن "الرئيس ، أثناء المناقشة ، أن يعلن قائمة المتكلمين ، كما يجوز له ، موافقة اللجنة أن يعلن اقفال القائمة . إلا أن له أن يعطي حق الرد لأي عضو من الأعضاء إذا دعت كلمة القيت بعد اعلانه اقفال القائمة الى استصواب ذلك" .

A/C.1/46/PV.44
17-20

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أجريت مشاورات مع ممثل قبرص وأعطى الكلمة الآن مرة أخرى لممثل تركيا .

السيد البمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار ممثل القبارصة اليونانيين في البيان الذي أدلى به أمس الى استمرار احتلال القوات التركية المزعوم لجزء من أراضي جمهورية قبرص . وأود أن أوضح أولا ، في إطار ممارسة وفدي لحق الرد ، أن القوات التركية المشار اليها ليست موجودة "في أراضي جمهورية قبرص" بل في أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وفضلا عن ذلك ، لا تحتل هذه القوات تلك الأراضي ، بل على العكس من ذلك ، ينظر القبارصة الاتراك اليها بوصفها محررتهم التي تضمن وجودهم ذاته . ويعرف المجتمع الدولي جيدا الاحداث التي تجل عن الوصف التي جرت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ حيث سفحت دماء الآلاف من القبارصة الاتراك على يد القبارصة اليونانيين الذين حاولوا توحيد الجزيرة باليونان . والذين لا يعرفون هذه الاحداث المفجعة ، عليهم الرجوع الى قرار مجلس الأمن الصادر في عام ١٩٦٤ الذي أنشئت بموجبه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وأود أن أؤكد أيضا أن وجود القوات التركية في الجزيرة ليس سبب المشكلة القبرصية . وإنما نتيجة لها . فهذه المشكلة تتصل بالعلاقات بين الطائفتين وينبغي التفاوض بشأن تسويتها بين الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية . وتمثل التسوية كما يراها مجلس الأمن ، على النحو الموضح في القرارين ٦٤٩ (١٩٩٠) و ٧١٦ (١٩٩١) في اقامة دولة جديدة شرعية في الجزيرة على شكل اتحاد يضم منطقتين اداريتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية بين الجماعتين .

ومن الأفضل لممثل القبارصة اليونانيين أن يبدي حسن النوايا التي يعزوها لحكومته ، بدلا من تشويه طبيعة المسألة القبرصية واساءة عرض الحقائق لاستغلال اللجنة الاولى في الدعاية السياسية للطائفة التي يمثلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل قبرص

ليتكلم في نقطة نظام .

السيد كاكوريي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما أشار

التي ممثل تركيا في مستهل ملاحظاته بوصفي قبرصيا يونانيا ، امتنعت عن إبداء أي تعليق ، ولكن ها هو يشير التي مرة أخرى بوصفي ممثلا للقبارصة اليونانيين . ومن المؤسف أن ممثل تركيا قد أظهر مرة أخرى هذا العام منتهى الازدراء وعدم الاحترام لا لوفدي وحده ولكن للجنة والامم المتحدة بوجه عام .

إن البلد الذي أمثله ، قبرص ، هو بلد ذو سيادة وعضو في الامم المتحدة . وكان من واجب ممثل تركيا على الأقل ألا يظهر الاحتقار للمنظمة بإشارته التي بأي شيء آخر سوى أن أكون ممثل قبرص .

ومما يبعث على القلق أكثر من ذلك وخاصة بالنسبة للجنة ، هو أن ممثل تركيا يشغل أيضا منصب نائب رئيس اللجنة . وفي رأيي المتواضع أن سلوكه وأسلوبه في مخاطبتي لا يتفق مع الوضع والمسؤوليات التي عهدنا اليه بها . وعلى أي حال إن دعوتكم لي ، سيدي الرئيس ، للكلام بوصفي ممثلا لقبرص هي بمثابة توبيخ كاف لممثل تركيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أناشد الممثلين

الإشارة إلى البلدان بأسمائها الصحيحة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا .

السيد البمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أواصل

كلمتي . من الأفضل للممثل أن يبدي حسن النوايا التي يعزوها لحكومته فيما يتعلق بالتسوية السلمية لهذا النزاع الذي ظل قائما منذ ٢٨ عاما بوضعه المسألة في إطارها الصحيح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد كاكوريي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمع

وفدي لتوه الى تعليقات ممثل تركيا ويؤسفهُ أنه ما زال ماضيا في محاولته خداع المجتمع الدولي بالتغطية على الاجراءات غير المشروعة المدانة دوليا التي ارتكبتها بلده تركيا ضد بلدي ، قبرص ، خلال الغزو الذي قام به واستمرار احتلاله لجزء من اراضي جمهورية قبرص .

ولا أود أن أدخل في حوار مع ممثل تركيا ، لأن المنظمة على علم تام بالمشكلة القبرصية . الحقائق حقائق . لقد وقع غزو ، وشمة احتلال مستمر . وقد بينت حكومتني مرارا وتكرارا أنها ملتزمة بتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

والسؤال الذي ينبغي أن يُسأل هنا لممثل تركيا هو : هل تركيا مستعدة أيضا لتنفيذ مختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الطبيعة الملزمة إذا سُمح لي بأن أذكر ممثل تركيا بذلك ؟ لقد أعلنت حكومة جمهورية قبرص في مناسبات عديدة تأييدها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك أحدث تلك القرارات ، وهو القرار ٧١٦ (١٩٩١) الذي يؤكد من جديد جميع القرارات السابقة . إننا نؤيدها في مجموعها ونرى أنها بناءة للغاية .

وفيما يتعلق بالكيان غير الشرعي القائم في المنطقة المحتلة الذي يحاول ممثل تركيا أن يظفي عليه المشروعية ، فاسمحوا لي بأن أحيله وأحيل اللجنة الى قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، الذي يدعو جميع الدول الى عدم الاعتراف بهذا الكيان غير المشروع في الجزء المحتل من قبرص . ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن البلد الوحيد الذي لم يوافق على ذلك القرار كان في الحقيقة تركيا . وفضلا عن ذلك فإن قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) يدين تركيا بشكل محدد لأنها تبادلت السفراء مع الكيان غير المشروع في المنطقة المحتلة .

إن الأمم المتحدة ليست متجرا تستطيع فيه أن تختار ما تحب وتسدع ما لا تحب جانبا . لقد رأينا كيف تسرعت تركيا فأساءت عرض وتفسير القرار

٦٤٩ (١٩٩٠) . وكيف حاولت أيضا إساءة عرض وتفسير القرار ٧١٦ (١٩٩١) . وقد آن الاوان لوضع حد لهذا النفاق . إذا كانت تركيا على استعداد أخيرا لإظهار الاحترام للأمم المتحدة وميثاقها فلتبدأ إذن بأن تعلن في هذه اللجنة تأييدها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص ولتنفيذ هذه القرارات تأييدا واضحا لا لبس فيه . والس أن تفعل تركيا ذلك ، ستظل معزولة على الساحة الدولية كدولة ما زالت تعتنق مبدأ القوة فوق الحق ، متجاوزة بذلك الميثاق والأمم المتحدة وسيادة التسوية السلمية للمنازعات .

السيد البيمان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ممارسة لحق

الرد في اللجنة الثالثة أشار ممثل تركيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الى أنه يبدأ له من المستحيل أن تصدر عن القبارصة اليونانيين أية وجهات نظر بشأن قبرص تنم عن الرغبة في التصالح .

ولقد تأكدت تلك الملاحظة مرة أخرى اليوم . وإزاء بيان ممثل القبارصة اليونانيين ، أعتقد أنه قد يكون من الملائم أن أستشهد بما قاله الوفد التركي في اللجنة الثالثة في تلك المناسبة .

(تكلم بالفرنسية)

"يكاد يكون من المؤكد استحالة أن نسمع بشأن قبرص ، هنا ، في هذا المحفل ، أمورا مشجعة تتسم بطابع التوفيق . فقد سمعنا مرة أخرى ادعاءات رددت بطريقة عدوانية ، ومجافية للحقيقة ، وهذه الردة التي تتعارض مع قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) و ٧١٦ (١٩٩١) لا تخدم بالتأكيد هدف بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام .

"وليس في نيتي أن أخوض في التفاصيل ، ولكنني سأقتصر على إبداء بعض التعليقات العامة مستشهدا في ذلك بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ (S/21183) وكذا بقراري مجلس الأمن سالف الذكر ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . ففي الفقرة ٥ من التقرير المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ (S/21183) يقول الأمين العام ما يلي :

"إن قبرص وطن مشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية ، بل هي علاقة بين طائفتين في دولة قبرص . والولاية التي أسندها إلى مجلس الأمن توضح أن مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها هي مع الطائفتين . كما أن ولايتي صريحة في أن يكون اشتراك الطائفتين في

هذه العملية على قدم المساواة . ومن ثم فإن الحل الذي يجري التماسه هو حل يتعين أن تقرره الطائفتان وأن يكون مقبولا لذيهما . ولا بد لهذا الحل أيضا أن يحترم الهوية الثقافية والدينية والاجتماعية واللغوية لكل طائفة^١ .

"أما قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) فيؤكد مجددا في الفقرة ١ من المنطوق أن زعيمى الطائفتين تعهدا بتأسيس جمهورية قبرص الاتحادية التي تضم الطائفتين^٢ في حين يطلب من زعيمى الطائفتين في الفقرة ٣ مواصلة جهودهما للتوصل بحرية الى حل يقبله الطرفان يكفل تشكيل اتحاد فيدرالي يتألف من طائفتين فيما يتعلق بالنواحي الدستورية . ويتألف من منطقتين فيما يتعلق بالنواحي الاقليمية .

"وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٧١٦ (١٩٩١) فهو يؤكد من جديد في الفقرة ٣ من المنطوق أن إقرار ترتيب دستوري جديد لقبرص يكفل رفاه وأمن الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية في اتحاد فيدرالي يضم الطائفتين يعد من المبادئ الاساسية لاي تسوية قبرصية . ويؤكد القرار ذاته من جديد في الفقرة ٤ من المنطوق أن حل مشكلة قبرص يقوم على أساس قيام دولة قبرص واحدة تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية . وفي الفقرة ٦ من المنطوق يؤكد من جديد أن الامين العام يقوم بهبعة مساعيه الحميدة مع الطائفتين اللتين تشتركان في العملية على قدم المساواة .

"وكما يتبين من هذه الاشارات ، فإن العناصر الاساسية لاي حل هي ، في المقام الاول ، المساواة السياسية بين الطائفتين القبرصيتين ، التركيا واليونانية ؛ وثانيا ، اقامة دولة قبرصية فيدرالية جديدة تتألف من منطقتين ومن طائفتين وتتمتع فيها الطائفتان بالمساواة وبسلطات وامتيازات متطابقة" .

علم بالانكليزية)

هذا هو الإطار الصحيح لمسألة قبرص الذي أشرت اليه في ختام بياني الاول

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص الذي يود التكلم ممارسة لحقه في الرد للمرة الثانية .

السيد كاكوريي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان من المؤسف ، بالطبع ، سيدي الرئيس أن ممثل تركيا لم يلتزم في بيانه بحكمكم فيما يتعلق بالإشارة إلى بلدي باسمه الصحيح ، ولكن ليس هذا إلا من قبيل التماذي في تجاهل قرارات الأمم المتحدة .

كل ما أود أن أقوله ، هو ما سبق وأن ذكرته في بياني الأول بأن حكومة جمهورية قبرص تؤيد جهود الأمين العام وجميع قرارات الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥